مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية والائتمانية
(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في مدينة سبها)

د. خالد حسن عبد الصمد

عنوان الباحث قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة سبها، سبها، ليبيا
kha.abdesamed@sebhau.edu.ly

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والتمويلية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لعينة بلغت 41 من العاملين في إدارات الائتمان في المصارف التجارية العاملة في مدينة سبها عينة الدراسة، وتم جمع البيانات الأولية بأداة جمع البيانات الاستبيان، والتي تم تحليلها بـ .SPSS وكان من أهم النتائج أن المصارف عينة الدراسة تعد الضمانات المقدمة من طالب التمويل من أهم أساسيات منح التمويل، وكذلك شخصية العميل وسمعته، وبشكل عام تعتمد المصارف على التحليل المالي في عمليات اتخاذ القرارات المالية والتمويلية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرارات المالية والائتمانية.

الكلمات المفتاحية

التحليل المالي، اتخاذ القرارات، المصارف التجارية.

The extent to which commercial banks rely on financial analysis in making financial and credit decisions
(An applied study on a sample of commercial banks in the city of Sebha)

KHALID HASSAN ABDESAMED

Abstract

The study aimed to identify the extent to which commercial banks rely on financial analysis to rationalize financial and financing decision-making. In order to achieve the objectives of the study, it relied on the descriptive analytical approach for a sample of 41 employees in credit departments in commercial banks operating in the city of Sebha, the sample of the study, and data was collected. The primary data collection tool was a questionnaire, which was analyzed using SPSS. The most important results were that the banks in the study sample considered the guarantees provided by the financing applicant to be among the most important basics of granting financing, as well as the client's personality and reputation. In general, banks rely on financial analysis in the financial and financing decision-making process. The study recommended the need to increase attention to relying on financial analysis as a basis for making financial and credit decisions.

Keywords

: financialanalysis, decisionmaking, commercial banks

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

1. 1المقدمة

تعد المؤسسات المصرفية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي والتي تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها، وبذلك تحقق هدفًا آخر غير مباشر في الدفع والمساهمة في التنمية الاقتصاد للدولة، إن ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية هو قبولها للودائع ومنح التمويل لأغراض مختلفة وهذه العملية لا تتم إلا بعد دراسات وتحليل مالي من قبل القائمين على منح التمويل وخاصة في المصارف التجارية التي لا تعتمد على رأسمالها بل على أموال المودعين في عملياتها التمويلية والاستثمارية. ولقبول طلب منح التمويل لابد للمصرف اتباع وتنفيذ وسائل جوهرية تساعده على اتخاذ القرارات التمويلية الصائبة وأهمها إجراء التحليل المالي الذي يحتاج بدوره إلى وفرة المعلومات والمؤشرات المالية التي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عونًا في ترشيد القرارات التمويلية للمصرف.

إن أهمية التحليل المالي كبيرة وتتزايد مع مرور الأزمنة وارتفاع المخاطر المالية وخاصة في قطاع المصارف التي ترتفع المخاطر في أعمالها وتزداد المنافسة فيها، حيث يعد التحليل المالي عملية منظمة تهدف إلى التعرف إلى جودة منح التمويل لطالب التمويل، وأيضا التعرف على مواطن القوة في المصرف لتعزيزها، ومواطن الضعف لوضع الحلول اللازمة لها، وذلك من خلال القراءة لنتائج التحليل المالي للقوائم المالية. من هنا جاءت الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: ما مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية المختلفة؟

2.1 مشكلة الدراسة:

تعد عملية اتخاذ القرارات المالية في المصرف وخاصة القرارات التمويلية من أهم القرارات التي تحتاج إلى دراسة واسعة وتحليل عميق قبل اتخاذ القرار، حيث إن أي قرارات غير مدروسة قد تسبب للمصرف مخاطر مالية كبيرة تؤدي إلى خسائر مالية وانعدام الثقة بين المودعين والمصرف. من خلال ملاحظة القوائم المالية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا يتضح ضعف الأداء المالي وانخفاض الأرباح، فعلى الرغم من ارتفاع رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية خلال سنة 2022 من 18.2 مليار دينار سنة 2021 الى 21.6 مليار دينار في نهاية سنة 2022 أي بمعدل نمو 18.8% إلا أن أرباح المصارف التجارية انخفضت خلال سنة 2022 عن سنة 2021 بمعدل 3.0% (مصرف ليبيا المركزي ،2022) وهذا قد يكون بسبب إهمال بعض المصارف استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية عند منح التمويل. من هنا جاءت الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى استخدام واعتماد المصارف التجارية في قراراتها على نتائج التحليل المالي؟

3.1 أهداف الدراسة

1- التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة في اتخاذ القرارات المالية.

2- توضيح أهمية المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

4.1 أهمية البحث

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تأتي من أهمية المصارف في دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث يعد القطاع المصرفي من أهم المؤسسات المالية كونه يقدم التمويل ويساهم في التنمية الاقتصادية بما يقوم به من دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، وبالتالي يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي تساعد متخذي القرارات التمويلية في منح التمويل وتفادي أي قرارات قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للمصرف.

5.1 فرضيات الدراسة

1-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

6.1 منهجية البحث

تحقيقا لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج النوعي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف البيانات وتحليلها للوصول إلى ما مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟ ويتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية في مدينة سبها، وكانت العينة

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري، ومصرف شمال افريقيا، حيث تعد هذه المصارف من أهم المصارف العاملة في مدينة سبها. تم الاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وذلك لعدم توفر البيانات الثانوية حول موضوع البحث. جمعت البيانات الأولية من خلال أداة جمع بيانات الاستبيان الذي تم تطويره من النظريات والدراسات السابقة حول الموضوع. استخدم التحليل الاحصائي للبيانات التي تم تجميعا من أفراد عينة الدراسة عن طريق استخدام برنامج SPSS.

7.1 الدراسات السابقة

1–دراسة عبد الكافي والتائب –2017 م بعنوان: أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل. هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية، ومدى أهميتها في اتخاذ القرارات لمنح التمويل في المصارف التجارية الليبية والمدرجة بسوق الأوراق المالية، وكذلك دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيدها، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي، وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي واختبار T-test لاختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 5% ومن نتائج الدراسة أن المصارف التجارية الليبية لا تهتم بطلب تقديم قائمة التدفقات من العملاء عند اتخاذ قرار منح التمويل.

2–دراسة عبد القادر وعبد الحق 2017م بعنوان: اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد منح التمويل.

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع التحليل المالي في البنوك التجارية ودوره الفعال في اتخاذ قرار التمويل والإقراض من عدمه، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدت على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار التمويلي من خلال أدواته الأكثر استخدامًا، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة تقييم مردودية المشاريع قبل اتخاذ القرار التمويلي من خلال الاعتماد على أدوات التحميل المالي، يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة مساعدة في اتخاذ القرارات

3–دراسة وهيب حسن يس قدور 2014م بعنوان: المشكلات المرتبطة باستخدام وتطبيق أدوات التحليل المالي في المصارف السودانية هدفت الدراسة إلى معرفة المشكلات والمعوقات المرتبطة باستخدام وتطبيق أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المصرفية لدى المصارف السودانية، وما يتمخض عن تلك المشكلات من تعرض المصارف السودانية للمخاطر المصرفية، والعمل على اقتراح حلول لتلك المشكلات والمعوقات التي تؤثر سلبًا على الأداء المصرفي. ويكتسب البحث أهميته من مساهمته في توضيح المشكلات المرتبطة بالتحليل المالي والتي تقف عائقًا أمام تطور كفاءة عملية اتخاذ القرارات المصرفية، وإيجاد حلول لها، ومن نتائج الدراسة أن التحليل المالي للقوائم المالية يساعد في معرفة مدى كفاءة وقدرة البنك على جمع الأموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف، وكذلك كفاءته في استغلالها وتسييرها بالصورة التي تضمن له تحقيق الأرباح.

4–دراسة سايب 2020م بعنوان : مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان–دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر هدفت هذه الدراسة الى الوصول إلى دور التحليل المالي لقياس المخاطر الائتمانية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان على مستوى البنوك التجارية في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمتها في التقليل من المخاطر وتخفيض الخسائر التي ممكن أن تتعرض لها البنوك بسبب القروض المتعثرة، وذلك بالاعتماد على استبيان تم توزيعه على60 من أفراد العينة من الموظفين لدى عدد من البنوك التجارية العاملة بالجزائر في ولاية ورقلة. توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل توثر على عملية قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية منها ما يتعلق بالعميل والبنك، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك عينة الدراسة تعتمد على الأساليب التقليدية في تحليل المخاطر الائتمانية عند اتخاذ القرار الائتماني.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

إن موضوع التحليل المالي درس من عدة جوانب مختلفة بعض الدراسات السابقة التي درست دور التحليل المالي في الكشف عن الأداء المالي للمصرف، ومنها من درس دور التحليل المالي في الكشف عن مؤشرات الفشل المالي، وبعض الدراسات سلطت الضوء على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، ومنها من ركزت على مدى اعتماد المصارف على استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية. هذه الدراسة سوف تشمل التعرف على مدى اعتماد المصارف على إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للعميل طالب التمويل.

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم التحليل المالي: (شيخ، 2008)

تطور التحليل المالي من فن إلى علم قائم يستخدم بشكل متزايد في الشركات والأسواق المالية والمؤسسات المالية ومنها المصارف، ويساعد على توفر المعلومات لتطوير الأعمال واتخاذ القرارات، وكيفية إدارة وتشغيل المؤسسات وخاصة المؤسسات المالية. لذلك يعد التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة إجراء التحليل المالي سواء أكان التحليل الكمي أم النوعي. ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة. واستنادًا على ما تقدم، يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات؛ لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات.

2.2 تصنيف التحليل المالي:

يشمل التحليل المالي أنواعًا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادًا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1 –الجهة القائمة بالتحليل(الحيالي،2007):

يتم تقسيم التحليل المالي استنادًا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع أو المصرف نفسه، وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة يطلبها المصرف، فيعد التحليل داخليًا، وغالبًا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع أو المصرف في مستوياتها الإدارية المختلفة.

التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية، والمصارف المركزية والمصارف المتخصصة وغيرها.

2–البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدًا زمنيًا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

بمعنى آن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصًا عبر فترة زمنية، وخلافًا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3.2 أنواع القرارات المالية: (نوري2019،)

1–قرار الاستثمار: هو تخصيص أو توزيع أموال الشركة في هيكل استثماراتها، ويعني اختيار هيكل استثمارات الشركة، وكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين (استثمارات قصيرة الأجل) الموجودات المتداولة، (واستثمارات طويلة الأجل) الموجودات الثابتة، وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة إلى الموجودات الثابتة، ويعد هذا الاختيار ذا أهمية كبيرة لتأثيره على سيولة وربحية الشركة، ويعد من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع.

2–قرار التمويل: يعرف بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل، ويعرف قرار التمويل بأنه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل، وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية، وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين؛ أي تعظيم قيمة الشركة، وهو الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية، وأن قرار التمويل يتعلق باختيار الهيكل المالي للشركة.

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

3–قرار توزيع الأرباح: تتضمن مجموعة هذا النشاط كافة الأمور التي تحد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم. وتمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم الشركة، وتمثل هذه الأرباح دخلًا جاريًا ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزع وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية، ويتضح من ذلك أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعد واحدًا من أهم قرارات الإدارة المالية في الشركة.

4.2 معايير منح التمويل:

• الشخصية: يحدد الصفات الشخصية للعميل التي تؤثر في سداده للقرض مثل النزاهة، والسمعة الطيبة، والأمانة.

• القدرة: يقيس القدرة المالية للعميل من خلال حساب قدرته على تحقيق الدخل وإدارة المشروع عبر الاطلاع على مؤهلاته المهنية، وتوفر الأهلية الكاملة في المقترض. أما في حالة الشركات التي تتقدم للحصول على القروض، فعلى محلل الائتمان الاطلاع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي والمستندات الرسمية التي تثبت عضوية طالبي القرض في الشركة.

• رأس المال: يعبر عن قيمة موجودات العميل لمعرفة الملاءة المالية وقدرته على تغطية القرض الممنوح له من خلال الموارد المالية التي يحوز عليها، ويعد هذا المعيار ذا أهمية كبيرة؛ لأن رأس المال يعد ضمانًا لعدم تأثير أي خسائر قد يتعرض لها العميل على الدائنين.

• الضمانة: يقيس قيمة الأصول التي يضعها العميل لدى المقرض كضمان من أجل الحصول على القرض، وهنا يمكن للمقرض استخدام الضمانات في حال تخلف العميل عن الدفع.

• الظروف الاقتصادية العامة: يقيس مدى تأثير العوامل الاقتصادية التي تؤثر على نشاط العميل أو مشروعه الذي يريد تمويله. على سبيل المثال، مبلغ الفوائد، ومستوى الانتعاش أو الكساد الاقتصادي.

الإطار العملي للدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سبها وكانت عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من **50** مفردة من العاملين بالمصارف التجارية؛ مصرف الجمهورية والتجاري وشمال أفريقيا بمدينة سبها وكانت من مدراء قسم الائتمان وموظفي الائتمان عينة عمدية؛ أي مقصودة. تم الاعتماد على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على اثنتين وثلاثين عبارة، وزعت هذه العبارات على ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل **8** أسئلة عن معلومات شخصية ومهنية.

المجموعة الثانية: تتراوح بين **16** عبارة عن معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان.

المجموعة الثالثة: تشمل **10** عبارات عن معلومات تتعلق بالمحلل الائتماني وعمق التحليل المالي.

– فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين مفادهما:

H_0 الفرضية الأولى العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

H_0 الفرضية الثانية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار المالية والائتماني.

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي قام بتوزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان.

جدول (1) يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

البيان	الاستبيان الموزع	الاستبيان المعادة	غير المعاد	المستبعد	الفاقد +المستبعد	الاستبيان الصحيح

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

العدد	50	45	5	4	9	41
النسبة	100 %	90%	10%	8%	18%	82%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 45 نموذج استبيان والتي تمثل 90 %من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان غير المعادة فكانت 5 نماذج استبيان والتي تمثل 10 %من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة فكانت 4 نماذج استبيان والتي تمثل 8 %من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 41 نموذج استبيان والتي تمثل 82 %من جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

– الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1 – اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

يعد اختبار كرونباخ ألفا من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبيان، حيث إنه للقيام بأي تحليل لبيانات الاستبيان يجب إجراء هذا الاختبار ليبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الاستبيان. وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0 ، 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفرًا يدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحدًا صحيحًا فيدل ذلك على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل.

2 – التوزيع النسبي:

يستخدم هذا الأسلوب لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين من أسئلة الاستبيان فعندما يكون المقياس المستخدم لكارت الخماسي (**الخامسة ، الأعلى**) – **الرابعة** – **الثالثة** – **الثانية** – (**الأولى ، الأضعف**) يمكن تحديد شكل إجابات مفردات العينة على كل سؤال كالتالي:

أ – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (الأولى) وتنخفض تدريجيًا مع ارتفاع درجة الموافقة يشير إلى أن **درجة الموافقة منخفضة جدًا**.

ب – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (الثانية) وتنخفض تدريجيًا مع ارتفاع درجة الموافقة يشير إلى أن **درجة الموافقة منخفضة**.

ج – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (الثالثة) وتنخفض تدريجيًا مع الارتفاع والانخفاض في درجة الموافقة يشير إلى أن **درجة الموافقة متوسطة**.

د – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (الرابعة) وتتناقص تدريجيًا مع انخفاض درجة الموافقة يشير إلى أن **درجة الموافقة عالية**.

هـ – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (الخامسة) وتتناقص تدريجيًا مع انخفاض درجة الموافقة يشير إلى أن **درجة الموافقة عالية جدًا**.

3 – اختبار T حول المتوسط:

يستخدم اختبار t حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية أي (في المستوى الفتري على الأقل) وتتبع التوزيع الطبيعي حيث تكون:

الفرضية الصفرية: – متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة لا يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض (μ_0).

مقابل الفرضية البديلة: – متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض (μ_1).

فإذا كان حجم العينة صغير (أقل من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علمًا بأن: –

$$T = \frac{\sqrt{n}(\overline{\chi} - \mu_0)}{S}$$

حيث $\overline{\chi}$ يمثل متوسط العينة والانحراف المعياري للعينة و μ_0 القيمة

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

المفترضة لمتوسط المجتمع قيد الدراسة.

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من جدول توزيع T ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة (5 %)، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (5 %) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض (μ_0) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يزيد عن المفترض (μ_0) ، في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض (μ_0) ،

وإذا كان حجم العينة كبير (أكبر من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علمًا بأن: –

$$Z = \frac{\sqrt{n}(\bar{x} - \mu_0)}{s}$$

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة (5 %)، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (5 %) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض (μ_0) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يزيد عن المفترض (μ_0) ، و إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض (μ_0)، *وبالرغم مما سبق، جرت العادة على استخدام اختبار t في مثل هذه الحالات الخاصة مع المستوى الترتيبي وذلك فقط لمحاولة تقدير نقطة على الخط الترتيبي والذي تتجمع حوله أغلب الإجابات* .

– تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي كما بالجدول (2) التالي:

جدول رقم (2) مقياس إجابات الاستبيان

الإجابة	ضعيفة جدًا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدًا
ثانيًا	لا اعتمد عليها	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدًا
ثالثًا	لا أدرى	ليس لها علاقة	أحيانًا	غالبًا	دائمًا
رابعًا	غير مهتم	قليل الاهتمام	متوسط الاهتمام	مهتم	مهتم جدًا
الدرجة	1	2	3	4	5

وبالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (3)، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنويًا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة، أما إذا كان متوسط درجة الإجابة يزيد معنويًا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية، في

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

حين إذا كان متوسط درجة الإجابة تقل معنويًا عن **3** فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف عن **3** أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة Statistical package SPSS (for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات

جدول رقم (3) قياس كرونباخ ألفا

– نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3)

بيان	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة السلبية على الثبات
عبارات الفرضية 1	0.795	8 ، 7 ، 6
عبارات الفرضية 1	0.414	8 ، 7 ، 3

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى وأقل من 0.6 (حد القبول)، حيث بلغت قيمة الثبات لعبارات الفرضية الأولى 0.795 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات (6، 7، 8). كذلك بلغت قيمة الثبات لعبارات الفرضية الثانية 0.414 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات (3، 7، 8). سبب انخفاض القيمة يعود إلى أن خصائص العينة من حيث التخصص 44%محاسبة ومالية وهم الأكثر إلمامًا بالتحليل المالي من حيث التخصص وباقي النسبة تخصص إدارة أعمال وغيرها، هذا أثّر في نتائج معدل الثبات، وقد يرجع السبب إلى أن المصارف توظف تخصصات غير مالية في الإدارات المالية.

جدول رقم (4) المتغيرات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة

البيان	العدد	النسبة %	المجموع
مدير ائتمان	12	% 29	41
موظف ائتمان	29	% 71	
التخصص	العدد	النسبة %	المجموع
محاسبة ومالية	18	% 44	41
إدارة	10	% 24	
أخرى	13	% 32	
لدرجة التفويض	العدد	النسبة %	المجموع
مطلقة	0	% 0	41
محدودة	32	% 78	
لا يوجد تفويض	9	% 22	

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

العينة حسب المسمى الوظيفي.

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من موظفي إدارة الائتمان في مصارفهم وبنسبة 71 % ، والباقي من مدراء إدارات الائتمان في مصارفهم وبنسبة 12 %.

توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من المتخصصين في المحاسبة والمالية وبنسبة 44 %، يليهم ذوو التخصصات الأخرى وبنسبة 32 %، والباقي من ذوي تخصص الإدارة وبنسبة 24 % ومن جميع مفردات العينة. درجة التفويض الممنوح لك كمسؤول ائتمان في اتخاذ قرار ائتمان، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة منح لهم تفويض محدود وبنسبة 78 %، والباقي وهم يمثلون 22 % لم يمنح لهم أي تفويض.

ثانيًا: معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان.

- درجة الموافقة حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

الجدول التالي (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل

جدول (5) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات

ت	العبارات		عالية جدًا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	شخصية العميل وسمعته التجارية	التكرار	19	12	8	2	0	عالية جدًا	4.171	0.000
		النسبة	46.3	29.3	19.5	4.9	0.0			
2	الضمانات التي يقدمها العميل	التكرار	25	12	0	2	2	عالية جدًا	4.366	0.000
		النسبة	61.0	29.3	0.0	4.9	4.9			
3	رأس مال العميل والقدرة على تشغيله	التكرار	15	16	6	2	2	عالية	3.976	0.000
		النسبة	36.6	39.0	14.6	4.9	4.9			
4	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل	التكرار	2	21	14	0	4	عالية	3.415	0.009
		النسبة	4.9	51.2	34.1	0.0	9.8			
5	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة	التكرار	7	14	14	4	2	متوسطة	3.488	0.005
		النسبة	17.1	34.1	34.1	9.8	4.9			
6	تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة	التكرار	13	20	8	0	0	عالية	4.122	0.000
		النسبة	31.7	48.8	19.5	0.0	0.0			
7	معلومات عن حسابات العميل وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى	التكرار	9	12	16	4	0	متوسطة	3.634	0.000
		النسبة	22.0	29.3	39.0	9.8	0.0			
8	المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد	التكرار	15	18	8	0	0	عالية	4.171	0.000
		النسبة	36.6	43.9	19.5	0.0	0.0			

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن:

أ. درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جدًا:

- الضمانات التي يقدمها العميل.
- شخصية العميل وسمعته التجارية.

ب. درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

- رأس مال العميل والقدرة على تشغيله.
- الزيارة الميدانية لمنشأة العميل.
- نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة.
- تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة.
- المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد.

ج. درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

- معلومات عن حسابات العميل وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل. تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ. الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1.شخصية العميل وسمعته التجارية. 2. الضمانات التي يقدمها العميل. 3. رأس مال العميل والقدرة على تشغيله. 4.الزيارة الميدانية لمنشأة العميل. 5. نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة. 6. تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة. 7. معلومات عن حسابات العميل وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى. 8. المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الأولى، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل يختلف عن 3.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل

جدول رقم (6) اختبار المتوسط العام

المتوسط العام لجمع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
اعتماد المصارف على المعلومات المالية	**3.918**	**0.606**	**9.691**	**0.000**

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

للعميل

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن العمود الأخير والمتعلق بدرجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام يبين أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهو دال احصائيًا ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث إن المتوسط العام والبالغ 3.918 كان أعلى من المتوسط المفترض، لذلك:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول اعتماد درجة الموافقة حول طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لطلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

المصارف على التحليل المالي.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط

ت	العـــبارات		عالية جدًا	عالية	متوسطة	ضعيف	ضعيفة جدًا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل السياسة الائتمانية للمصرف الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟	التكرار	19	10	6	4	2	عالية جدًا	3.976	0.000
		النسبة	46.3	24.4	14.6	9.8	4.9			
2	هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟	التكرار	21	6	8	2	4	عالية جدًا	3.927	0.000
		النسبة	51.2	14.6	19.5	4.9	9.8			
3	هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟	التكرار	10	12	11	2	6	عالية	3.439	0.040
		النسبة	24.4	29.3	26.8	4.9	14.6			
4	هل الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟	التكرار	7	4	8	10	12	ضعيفة جدًا	2.610	0.092
		النسبة	17.1	9.8	19.5	24.4	29.3			
5	هل توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني؟	التكرار	11	14	4	6	6	عالية	3.439	0.054
		النسبة	26.8	34.1	9.8	14.6	14.6			
6	هل وجود رقابة داخلية فعالة للشركة	التكرار	7	2	18	12	2	متوسطة	3.000	1.000

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

	طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد على التحليل المالي؟	النسبة	17.1	4.9	43.9	29.3	4.9			
7	هل تعتقد أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار؟	التكرار	7	2	12	12	8	متوسطة	2.707	0.166
		النسبة	17.1	4.9	29.3	29.3	19.5			
8	هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة؟	التكرار	8	8	9	8	8	متوسطة	3.000	1.000
		النسبة	19.5	19.5	22.0	19.5	19.5			
9	هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة؟	التكرار	8	8	7	6	12	ضعيفة جدًا	2.854	0.543
		النسبة	19.5	19.5	17.1	14.6	29.3			

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

أ. درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جدًا:

1. هل السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
2. هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟

ب. درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
2. هل توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني؟

ج. درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. هل وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد على التحليل المالي؟
2. هل تعتقد أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار؟
3. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة؟

د. درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة جدًا:

1. هل الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
2. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة؟

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني. تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ. الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. هل السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
2. هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
3. هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها، وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارة.

ب. الدلالة المعنوية المحسوبة أعلى من 0.05 للعبارات التالية:

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

1. هل الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني؟
2. هل توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني؟
3. هل وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد على التحليل المالي؟
4. هل تعتقد أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار؟
5. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة؟
6. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة؟

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث إن الدلالة المعنوية تقل عن 0.05 فهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الثانية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني يختلف عن 3.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة باعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني

جدول رقم (8) اختبار المتوسط العام

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
اعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني	3.217	0.568	2.446	0.019

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن العمود الأخير والمتعلق بدرجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام يبين أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهو دال إحصائيًا ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث إن المتوسط العام والبالغ 3.217 كان أعلى من المتوسط المفترض، لذلك:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني.

4 . النتائج والتوصيات

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان؛ وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة، وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

1.4 النتائج:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني وهذا يدل على أهمية إجراء التحليل المالي عند اتخاذ القرارات المالية في المصارف عينة الدراسة.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اعتماد المصارف على إجراء التحليل المالي، وهذا يدل على أن المصارف عينة الدراسة تقوم بإجراء التحليلات المالية المختلفة لقوائمها المالية وقوائم العملاء طالبين التمويل.

3- على الرغم من أهمية التحليل المالي في المصارف عينة الدراسة إلا أن طلب الضمانات ومن ثم شخصية

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2699
April 2024

العميل يعد من الأساسات الأولية عند منح التمويل للعميل.

2.4 التوصيات:

اعتمادًا على النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة زيادة الاهتمام ببعض الجوانب وهي:

1- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني في جميع الظروف سواءً أكانت الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسًا لاتخاذ القرار الائتماني أم لا.

2- زيادة الاهتمام بدراسة الجدوى للمشروعات طالبة التمويل من الصرف فهي تعد الضمانة الأولية لنجاح المشروع واسترداد أقساط التمويل للمصرف.

3- توصي الدراسة المصارف بصقل مهارات العاملين بتدريبهم الدوري على إجراء التحاليل المالية المختلفة.

5.المراجع:

1. شيخ، فهمي مصطفى، 2008, التحليل المالي، فلسطين، الطبعة الأولى.
2. الحيالي، وليد ناجي، 2007,الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، الدنمارك.
3. منير، إسماعيل، عبد الناصر، 2000، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان.
4. خالد أمين، إسماعيل إبراهيم، 2006، إدارة العمليات المصرفية والمحلية والدولية، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان.
5. أحمد محمد فهمي، 2018، إدارة المصارف والعمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية.
6. خالد محمود البحلوت، 2005، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني.
7. داخوش، بن شعبان هدى، 2021، استخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 26-27.
8. نوري، خانم، 2019، نظم المعلومات المالية المستندة من خلال تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، جامعة السليمانية، العراق، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد الثاني العدد السابع.
9. سايب، فاطمة، 2020 " مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان–دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح.
10. أشرف سالم عبد الكافي، علي مفتاح التائب – 2017 م "أثر المعلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل دراسة ميدانية للمصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد الثلاثون ديسمبر 2017. "
11. الطويل، عمار أكرم عمر "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة" رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية.
12. معوش عبد القادر وبالقفصي عبد الحق 2017م : اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد منح التمويل . رسالة ماجستير جامعة محمد أبوضياف.
13. شيمت عمر الفاروق، ودود فائزة –2017 "فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية". رسالة ماجستير جامعة محمد أبوضياف.
14. مصرف ليبيا المركزي، أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية الربع الثالث 2022، إدارة البحوث والإحصاء.